أثر الخدمات الصناعية في التنمية المكانية للنشاط الصناعي الخاص

(دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي في العراق)

أ.م. د. سميرة كاظم الشماع
كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

١- خلفية نظرية عامة عن الموضوع وتحديد الاطار العام للبحث

تعد المصارف الصناعية التي تقدم قروضاً للرأسمال الثابت خدمات ذات نمط عالي Higher order services، وهي وان كانت ذات طابع خدمي، لكن بامكان هذه المصارف ان تساهم في عملية التنمية المكانية المتوازنة، وفي هذا الصدد يرى Molle ان هناك طريقين لبلوغ هذه التنمية، الاول منها هو الحد من اتجاهات التركز المتزايد Excessive agglomeration للنشاطات الاقتصادية بما فيها النشاط الصناعي في الاقاليم المتطورة، اما الثاني فيتعلق بتشجيع النمو الاقتصادي خاصة الصناعي منه في الاقاليم الاقل تطوراً[١]، ولتحقيق هذين الهدفين يستخدم عدد من ادوات السياسة الاقليمية، ومنها سياسة الائتمان المكاني التي تتبعها المصارف الصناعية الحكومية عن طريق تسليف قروض عالية للمستثمرين بسعر منخفض للفائدة في الاقاليم الاقل تطوراً، مقابل وضع قيود امام عملية التسليف في الاقاليم المتطورة، وقد اتبعت العديد من دول اوربا الغربية هذه السياسة[٢]، لان اتباعها يمكن ان يكون وسيلة لزيادة الدخل في المستقبل، حيث انها تساعد على بناء قاعدة للدخل الصناعي الذي سيكون خاضعاً للضريبة بعد انتهاء فترة تأسيس هذه المشاريع.

ومن ناحية ثانية حاولت الدول المذكورة خاصة المملكة المتحدة ، نشر مثل هذه المصارف التي اطلق عليها (دوائر منح الاستثمار Investment grant offices) مع الدوائر الحكومية الاخرى الى المناطق المستهدفة للتنمية بعيداً عن القلب الاقتصادي للمملكة (منطقة لندن والجنوب الشرقي)[٣]، ويعد هذا الاجراء وسيلة اخرى من وسائل السياسة الاقليمية التي تهدف الى التقليل من تكاليف الاتصال Communication cost بين المستثمرين وهذه الدوائر مما يهيء مناسبة لعملية صنع القرار Decision-making process، خاصة للمشاريع الصناعية الجديدة.

ان تدخل الدولة في مجال التنمية والعدالة الاجتماعية، واصدارها للقرارات الخاصة بذلك، نجم عنه اهتماماً آخر من قبل الجغرافيين، الا وهو دراسة النتائج المكانية لهذه القرارات، سواء كانت هذه النتائج سلبية او ايجابية، وبعبارة اخرى وضوح ما يعرف بالجغرافية السلوكية Behavioral geography، وفي الواقع ان المنهج السلوكي لايقتصر على القطاع العام، بل يمكن ملاحظته في أي تنظيم سواء كان عاماً او خاصاً، وفي السياق ذاته يشير Hamiltion الى السلوكية في مشكلات الموقع الصناعي بانها طريقة معالجة المسؤولين الاداريين في أي تنظيم عملية اصدار القرارات، وتأثير ذلك في النمط المكاني للنشاط الصناعي[٤].

ان الفائدة من المصارف الصناعية يمكن ان تعامل كمشكلة في المنهج السلوكي Behavioral approach ، ذلك بدراسة القرارات الصادرة من هذه المصارف وتأثيراتها المكانية على مواقع النشاط الصناعي الخاص، ويمكن ان تعامل ايضاً كمشكلة في التفاعل المكاني Spatial interaction ، على اساس العلاقة بين المستثمرين من ناحية، والخدمات التي تقدمها هذه المصارف من ناحية اخرى، خاصة في المواقع التي توجد فيها هذه المصارف، او ما يعبر عنه

بالمنفعة الموقعية Locational utility والتي يمكن ان تحدد كدالة للوقت والجهد المصروف. ان مضمون البحث سوف يستند على كلا المفهومين: السلوكية والتفاعل المكاني.

١-٢ الاطار العام للبحث (تحديد المشكلة والهدف والفرضيات) :

انشأ المصرف الصناعي في القطر بشكل مستقل عن المصرف الزراعي عام ١٩٤٦، بهدف تنمية النشاط الصناعي الخاص وقد تركز نشاط المصرف آنذاك في محافظة بغداد او بالاحرى في مدينة بغداد التي استأثرت بأكثر من ٧٠٪ من نشاطه الائتماني قبل عقد السبعينات(٥)، وقد مثّل هذا التركز في حد ذاته مشكلة، مما جعل المصرف يغيّر من سياسته في اوائل العقد المذكور، عندما اتخذ من آلية الائتمان المكاني (نسبة الفائدة وحجم القروض) وسيلة لنشر وتشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في المحافظات الاقل تطوراً، وتقليص هذا الاستثمار في المحافظات المتطورة، كما حاول المصرف ايضاً التوسع في عدد فروعه خارج محافظة بغداد، وزيادة مساهماته في انشاء العديد من شركات القطاع المختلط.

ان هدف البحث يتلخص بتقويم السلوك الاداري Management behavior للمصرف المذكور ونتائج ذلك السلوك على البعد المكاني لتنمية النشاط الصناعي الخاص.

اما فرضيات البحث فقد حددت بالتساؤلات الآتية:

- الى أي مدى يعتمد النشاط الصناعي الخاص في تمويله على المصرف الصناعي؟
- ماهو أثر سياسة الائتمان المكاني على تنمية النشاط الصناعي الخاص؟

- هل هناك علاقة بين الانتشار المكاني لفروع المصرف الصناعي وبين تنمية هذا النشاط؟
- مادور القطاع الصناعي المختلط في التنمية المكانية المتوازنة للقطر؟

للاجابة على التساؤلات السابقة فقد اعتمد البحث اساساً على تقارير المصرف الصناعي للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣ اضافة الى المعلومات المستحصلة منه سواء من المقابلات مع المسؤولين، او من البيانات غير المنشورة في المصرف المذكور، أما الجانب التطبيقي للبحث فقد كان للمدة ١٩٧٦-١٩٩٠، واختيار عام ١٩٧٦ بداية لهذا الجانب يرجع الى اكتمال التقسيم الاداري للقطر الى ثمانية عشر محافظة في العام المذكور، اما عام ١٩٩٠ فهو يعد تاريخياً زمنياً قبل مرحلة الحصار الاقتصادي، فضلاً عن عدم وضوح بيانات محافظات الحكم الذاتي في تقارير المصرف الصناعي بعد عام ١٩٩١.

بعد هذا العرض العام نبدأ بمناقشة فرضيات البحث.

٢- الى أي مدى يعتمد النشاط الصناعي الخاص في تمويله على المصرف الصناعي؟

٢-١: على الرغم من ان المشروع الصناعي يمثل توافقاً مالياً وتقنياً وبشرياً، الا ان بعض الباحثين ومنهم Townroe يرى بان الجانب المالي هو اهم هذه التوافقات، فهو ينظر الى القرارات الموقعية كمشكلة في تخصيصات الاستثمار Allocation of Investment، لا كمشكلة في العلاقات المكانية Spatial Relationship، كما يراها الاخرين كأمثال Weber و Loch و Isard، ويستند Townroe في رأيه هذا على ان قرارات المشروع الرئيسة الاربع، سواء المتعلقة بالحجم Scale، او المرتبطة بالتقنية Technique، او المتصلة بالموقع Location، او

بنوع المنتوج Productجميعها يتضمن تخصيص الاستثمار المالي المناسب[٦]. وفي السياق ذاته يرى Watt ان استراتيجية الاستثمار في المشروع تمثل احد المتغيرات الحاسمة في قراره الموقعي[٧]، اما Law فقد توصل من دراسته التطبيقية لعدد من المشاريع الصناعية (في منطقة شمال ايرلنده) الى ان المساعدات المالية المقدمة من قبل الدولة اتجاه هذه المشاريع كانت تمثل احد الاسباب الرئيسة في اتخاذ قرار التوطن في المنطقة[٨].

٢-٢: تمثل قلة الادخار احدى المشكلات التي تواجه الاقطار النامية، وهنا يأتي دور المصارف الانمائية في تحفيز الاستثمار، ويعد المصرف الصناعي العراقي واحداً منها فهو يشكل الاسناد التمويلي للمشاريع الصناعية الجديدة، اذ يمدها بالقروض الطويلة والمتوسطة الاجل (اكثر من عام) التي تستخدم للاستثمارات الثابتة، كما يمنح المصرف القروض القصيرة الأجل (اقل من عام) كرأسمال تشغيل، بهدف تعزيز السيولة النقدية لهذه المشاريع في المراحل الاولى من تأسيسها.

٢-٣ ولاختبار اهمية المصرف الصناعي في مجال تنمية القطاع الصناعي الخاص طرحت الفرضية الآتية :

(تعتمد المشاريع الصناعية الجديدة في تمويلها على المصرف الصناعي)

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة حسب معامل ارتباط Pearson، بين استثمارات المشاريع الصناعية الجديدة، وبين مبالغ القروض المصروفة، على مستوى محافظات القطر (لاحظ ملحق ١) حيث اظهرت نتائج الاختبار، وجود علاقة ارتباط عالية موجبة بين كلا المتغيرين، بلغت ٨٧ر٠ وبدرجة ثقة ٩ر٩٩٪، حسب اختبار t ، حيث كانت قيمة t المحسوبة ١٠ر٧، في حين وصلت قيمة t

الجدولية ٢ ،٠ر٤ ، وعلى ضوء ذلك الاختبار، نرفض فرضية العدم، ونأخذ بفرضية البديل في ان مشاريع القطاع الصناعي الخاص تستند في تمويلها على المصرف المذكور بدرجة عالية.

٣- ما هو أثر سياسة الائتمان المكاني على تنمية النشاط الصناعي الخاص؟

٣-١ قبل كل شيء لابد ان نذكر انه من الصعوبة تقويم آثار هذه السياسة، لان نشاط المصرف الصناعي يعد متغيراً تابعاً للنشاط الصناعي الخاص، والذي هو ايضاً بدوره تابعاً للظروف الاقتصادية وللقوانين الصناعية والقرارات المركزية الصادرة من الدولة.

لقد افترضت الدولة آنذاك، ان تحقيق النمو المتوازن، يكون عن طريق أدوات السياسة الاقليمية، ومنها أداة سياسة الائتمان المكاني، التي تهدف الى تنمية الاستثمار الصناعي الخاص،في المحافظات الاقل تطوراً. ويوضح الملحق (٢) تفاصيل هذه السياسة ومراحل تغيرها التي سوف لانخوض فيها، ولكن سنحاول في هذا الجزء من البحث، تحديد الاتجاهات العامة لانعكاسات اثر هذه السياسة على البعد المكاني لتنمية النشاط الصناعي الخاص، من خلال التحليل الكارتوكرافي والكمي، وبالاعتماد على معياري عدد القروض ومبالغها المصروفة، سيما ان للمعيار الاخير ارتباط عالي (معنوي) وموجب مع المعيار التنموي الخاص باستثمارات المشاريع الصناعية الجديدة كما تبين سابقاً.

٣-٢ ان التحليل الكارتوكرافي لاثر هذه السياسة يتضح من المقارنة البصرية بين شكل (١) الخاص بالتوزيع المكاني لنسبة الائتمان الصناعي* وشكل (٢) المتعلق بالتوزيع الجغرافي للحوافز المالية المقدمة من قبل المصرف الصناعي* ومن خلالهما نستنتج الآتي:

٣-٢-١ هناك اختلاف مكاني Areal differentiation واضح بين الشكلين يبدو في محافظات المنطقة الجنوبية وفي الوسط في محافظتي بغداد وديالى.

---

* تمثل نسبة الائتمان المكاني معدل النسب المئوية للمجموع التراكمي لعدد القروض ولمبالغها المصروفة ١٩٧٦-١٩٩٠.

* تم تصنيف الحوافز في الشكل (٢) وفق الدرجة المركبة للرتب Composite score rank حيث حسبت هذه الدرجة لكل محافظة من الملحق (٢) وعلى ضوئها قسمت محافظات القطر الى اربعة انماط هي:

١- النمط الاول محافظات ذات حوافز ائتمانية عالية، الدرجة المركبة للرتب من (٧-١٠) درجة، ويشمل هذا النمط محافظات السليمانية ودهوك واربيل وميسان وذي قار والقادسية والمثنى.

٢- النمط الثاني محافظات ذات حوافز ائتمانية متوسطة، الدرجة المركبة للرتب من (١١-١٤)، ويدخل ضمن هذا النمط محافظات بابل وواسط وصلاح الدين والنجف وكربلاء والتأميم والبصرة.

٣- النمط الثالث محافظات ذات حوافز ائتمانية منخفضة، الدرجة المركبة للرتب (١٥-١٧) ويدخل ضمن هذا النمط محافظات نينوى وديالى والانبار.

٤- النمط الرابع محافظات ذات حوافز ائتمانية منخفضة جداً. الدرجة المركبة للرتب اعلى من (١٧ درجة) ويضم هذا النمط محافظة بغداد فقط.

للتفصيل في حساب الدرجة المركبة للرتب راجع المرجع رقم (٩).

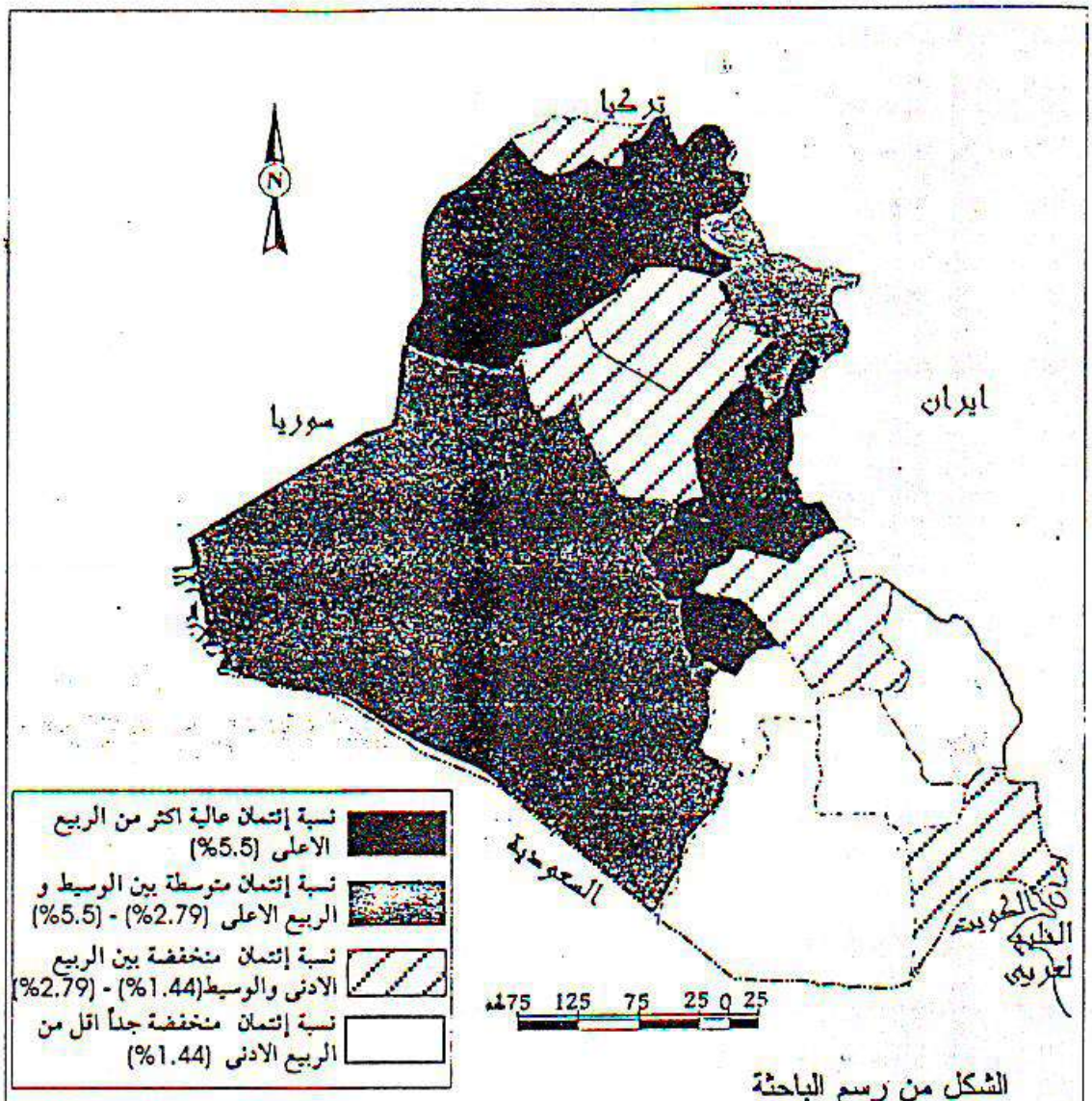

الشكل من رسم الباحثة

ملاحظة : نسبة الائتمان تساوي معدل النسب المؤية للمجموع التراكمي لعدد القروض ولمبالغ القروض للمدة من(١٩٧٦-١٩٩٠)

شكل (1) تقسيم محافظات القطر الى مجاميع حسب نسبة الاهمية الائتمانية (١٩٧٦-١٩٩٠)

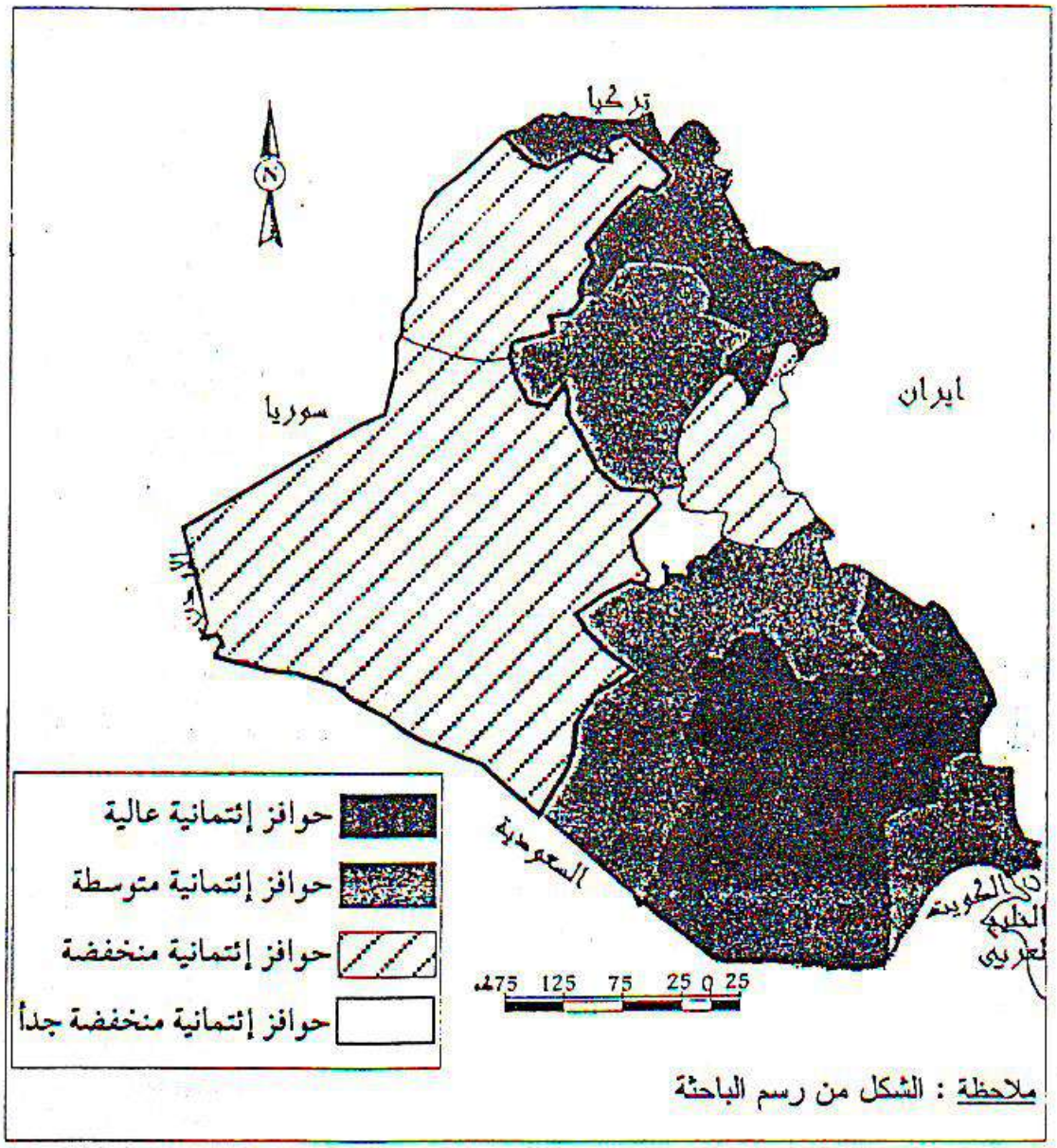

شكل (2) تقسيم محافظات القطر الى مجاميع حسب سياسة الائتمان المكاني للمصرف الصناعي(١٩٧٦-١٩٩٠)

وفيما يتعلق بمحافظات المنطقة الجنوبية، فان سياسة الائتمان المكاني لم يكن لها تأثيراً واضحاً على تنمية النشاط الصناعي الخاص فيها، على الرغم من حصولها على حوافز ائتمانية عالية، وهذا مرتبط بعدد من الاسباب اهمها، يتصل بعدم وجود هياكل البناء الاساسي اللازمة لتنمية هذا النشاط في محافظات المنطقة.

أما محافظة بغداد فيظهر فيها العكس اذ على الرغم من انخفاض الحوافز المالية فيها الى حد كبير، الا انها استأثرت بالنصيب الاكبر من نشاط المصرف الائتماني بلغت نسبته ٣٥٪ من اجمالي القطر (لاحظ ملحق ٣). وهذه النسبة اخفض بكثير لاوائل عقد السبعينات (٥٩٪)** بسبب قرارات الدولة في تقليص النشاط الصناعي.

ان استمرار النشاط الصناعي في هذه المحافظة، مرتبط بعامل الوفورات الخارجية External economies ، سواء الوفورات الناتجة من اقتصاديات التحضر Urbanization economies، او الوفورات المتحققة من اقتصاديات الموقع Economic of localization، مما جعل فيها استمراراً ذاتياً للنشاط الصناعي Self industrial momentum ، وهدفاً لبعض صناعات القطاع الخاص التي استثنيت من قرارات الموقع الجغرافي*، وكذلك هدفاً لشركات القطاع المختلط التي استثنيت من هذه القرارات ايضاً.

** حسبت النسبة من بيانات الملحق رقم (٤).

* منحت بعض الصناعات ميزات نسبية في التسليف وسعر الفائدة، بغض النظر عن الموقع الجغرافي، ومنها صناعة الخبز والمعجنات وخياطة ملابس الاطفال، وصناعة لعب الاطفال وصناعة المواد الاحتياطية للسيارات وصناعة الطابوق. (راجع المرجع رقم ١٠)

لقد ساعد تقليص النشاط الصناعي الخاص في محافظة بغداد، على نمو هذا النشاط في المحافظات القريبة منها خاصة محافظة ديالى مما هيأ هذا التقارب النسبي للمشاريع الصناعية من امكانات الاتصال Potential contacts سواء الاتصال بالمستهلك، او بالمنتج، او بالدوائر الحكومية، فضلاً عن ذلك فان هذا النمو ناتجاً ايضاً عن قرارات توطين Relocation الصناعات المرحلة والملوثة من مدينة بغداد الى مستوطنة النهروان الصناعية**، وتبعاً لذلك اصبح نصيب محافظة ديالى من نشاط المصرف الائتماني مقارباً لمحافظة نينوى (لاحظ ملحق ٣)، اذ بلغ ٨ر٨٪ من اجمالي نسبة الائتمان في القطر، بعد ان كانت هذه النسبة ٥ر٢٪ خلال المدة ١٩٧٠-١٩٧٥***.

٣-٢-٢ هناك الى حد ما تطابق مكاني Areal correspondence بين الشكلين يتضح في محافظات منطقة الحكم الذاتي، خاصة في محافظتي اربيل والسليمانية، حيث حققت سياسة الائتمان المكاني نتائجها الايجابية فيهما، وهذا راجع الى سلوكية الدولة اتجاه هذه المنطقة، والتي تتضح من خلال عدد من الاجراءات، منها انفراد

** تم خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٢ ترحيل ٩٤ مشروع صناعي من منطقة بغداد الى مستوطنة النهروان الصناعية منها (٩٤) مشروعاً لصناعة الطابوق و (٣٠) مشروعاً للدباغة وقد نالت هذه المشاريع نسبة عالية من نشاط المصرف الائتماني بلغت ٨٠٪ من اجمالي الاستثمارات الثابتة وبفائدة سنوية ٤٪. للتفصيل راجع المرجع رقم (١١).

*** حسبت النسبة من الملحق رقم (٤).

المنطقة بحوافز اقراض عالية في القرى والنواحي البعيدة عن مراكز الحكم الذاتي (لاحظ ملحق ٢)، تم ارتفاع نسبة التنفيذ للمشروعات المقترحة في المنطقة عن ما هو مخطط لها[١٢]، بسبب منح مديرية التنمية الصناعية العديد من اجازات التأسيس، تنفيذاً لتوجهات الدولة الرامية آنذاك الى تصنيع منطقة الحكم الذاتي، فضلاً عن ذلك اصدرت المديرية المذكورة خطة خاصة للنشاط الصناعي الخاص في المنطقة في الوقت لم الذي لم تصدر فيه المديرية اية خطة تنموية اخرى لهذا النشاط في القطر [١٣].

نخلص مما سبق ان سلوكية الدولة تجاه هذه المنطقة، ادت الى تقدم محافظة اربيل الى المرتبة الرابعة في نسبة الائتمان الصناعي (٧,٢٪)، بعد محافظات بغداد ونينوى وديالى (لاحظ ملحق ٣)، في حين كانت هذه النسبة ١٪ للمدة ١٩٧٠-١٩٧٥.

٣-٣ ان التحليل الكمي لاثار هذه السياسة ينطلق من فرضية العدم الآتية: (ان سياسة الائتمان المكاني لم تحدث تغيير جوهري في نمط التنمية المكانية للنشاط الصناعي الخاص، ولكن هناك تغيير نسبي).

لاختبار هذه الفرضية استخدم معامل التطابق* Coefficient of concordance الذي يقيس درجة الاختلافات بين رتب عدد

---

* يحسب معامل التطابق وفق المعادلة الآتية:

$$\omega = \frac{s}{{}^{3}C(N3 - N)/12}$$

يرمز (ω) الى معامل التطابق، اما الحرف (s) فيشير الى المجموع الاجمالي للانحرافات المربعة عن الوسطة الحسابي، والذي يحسب على اساس مجموع

من المتغيرات عن عدم التوافق المطلق Absolute disagreement الذي يمثل الرقم (صفر)، في حين يمثل الرقم (١) التوافق التام Complete agreement بين رتب المتغيرات لنفس الوحدات المكانية.

ان تطبيق هذا المعامل سيكون باستخدام معياري عدد القروض ومبالغها كلاً منهما على حدة في الفترات الزمنية الثلاث (٧٦-٨١) و (٨١-٨٥) و (٨٦-٩٠)، وبالتالي فان استخدامه في هذا البحث، سيكون بطريقة مختلفة عن معادلة التطابق، اذ سيكون بقياس درجة تطابق كل متغير في الفترات الزمنية الثلاث، بدلاً من قياس تطابق رتب المتغيرات في فترة زمنية واحدة كما هو موضح في المعادلة المذكورة. اما نتائج الاختبار فقد كانت بالشكل الآتي:

٣-٣-١ بلغ معامل التطابق لعدد القروض المعروفة ولمبالغ هذه القروض ٠ر٨٩ و ٠ر٨١ تواليا، اما انخفاض معامل التطابق لمبالغ القروض، فيرتبط بحوافز الاقراض العالية التي اعطيت لمحافظات منطقة الحكم الذاتي، وللصناعات الملوثة المرحلة من مدينة بغداد الى محافظة ديالى. ويمكن القول ان معامل التطابق لكلا المعيارين قريب من الواحد الصحيح مما يشير الى التوافق التام تقريباً بين رتب المحافظات في نصيبها من عدد القروض ومبالغها المعروفة خلال الفترات الزمنية السابقة.

درجات رتب المتغيرات في كل منطقة على مستوى الصفوف الى عدد المتغيرات، ويرمز الحرف (C) الى عدد المتغيرات، وفي هذا البحث يمثل الحرف (C) الفترات الزمنية الثلاث المذكورة اعلاه، اما (N) فيشير الى الوحدات المكانية (المحافظة).

للتفصيل في حساب معامل التطابق واختباره راجع المرجع رقم (١٤).

٣-٣-٢ اما درجة الثقة لهذا المعامل في كلا المتغيرين، فقد بلغت ٩٩٪ حسب توزيع X^2 ، حيث كانت قيمة X^2 المحسوبة لعدد القروض ٣ر٤٥، ولمبالغ القروض ٧٦ر٤١، اما قيمة X^2 الجدولية وبنفس درجة الثقة، فقد بلغت ٤ر٣٣، وعلى ضوء الاختبار السابق نرفض فرضية البديل، ونؤكد فرضية العدم في ان سياسة الائتمان المكاني لم يكن لها دور كبير وجوهري في تغيير نمط التنمية المكانية للنشاط الصناعي الخاص، وهذا راجع الى عدد من الاسباب اهمها عدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة في محافظات القطر وعلى وجه الخصوص عدم وجود المستوطنات الصناعية Industrial estate، التي تقدم الوفورات الاقتصادية في مجال الانتاج والتسويق والخدمات، بشكل يفوق ما هو معروض في المناطق الصناعية العادية، ولعل وصول عددها في العالم الى ٢٠ الف مستوطنة عام ٢٠٠١[١٥]، يؤكد ما نشير اليه بهذا الصدد، ويمكن للمصرف الصناعي ان يضع في استراتيجيته المستقبلية، مبدأ المساهمة والتعاون مع الجهات المعنية (خاصة اتحاد الصناعات العراقي)* في بناء هذه المستوطنات، والاستفادة من تجربة الهند في هذا المجال، حيث بلغ عدد المستوطنات فيها عام ١٩٩٠ ٣٢٩٠ مستوطنة ساهم القطاع العام والمختلط والخاص في بنائها[١٦].

٣-٤ قبل ان نختم هذا الجزء من البحث لابد ان نذكر ان سياسة المصرف التنموية والمساندة للقطاع الصناعي الخاص والتي اتضحت في عقود السبعينات والثمانينات، قد تغيرت في الوقت الحاضر، بعد ارتفاع اسعار

---

* اشار القانون الجديد للاتحاد رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٢ في المادة الثالثة بند خامسا، (للاتحاد مهمة رعاية المناطق الصناعية في العراق والتنسيق مع الجهات المختصة لايصال الخدمات اللازمة لهذه المناطق). راجع المرجع رقم (١٧).

الفائدة الى نسبة تتراوح من ١٦٪-١٨٪ وحسب مستوى التطور الاقتصادي للمنطقة او المحافظة، بعد ان كانت هذه النسبة تتراوح من ٢٪-٦٪ حسب هذا المستوى (لاحظ ملحق ٢)، ان ارتفاع اسعار الفائدة ناجم عن التضخم الاقتصادي في القطر، الذي اتسع خلال عقد التسعينات والذي استمر حتى الوقت الحاضر. ان استراتيجية المصرف المستقبلية، يمكن ان تبنى على ايجاد قنوات جديدة للاقراض (خصوصاً للمشاريع الصناعية الصغيرة في المحافظات الاقل تطوراً)، تقوم على شراء المكائن والآلات، وتقديمها الى المستفيدين اما بطريقة الايجار او البيع بالآجل.

٤- هل هناك علاقة بين الانتشار المكاني لفروع المصرف الصناعي في محافظات القطر وبين تنمية النشاط الصناعي الخاص فيها؟

٤-١ تمثل المعلومات والاتصالات الشخصية مستخدمات Inputs المصارف الصناعية، وهي شكلاً من اشكال التفاعل المكاني Spatial-interaction القائم بين المستثمرين من ناحية وخدمات هذه المصارف من ناحية اخرى، اذ على الرغم من التطورات التكنولوجية في تقنيات الاتصالات اللاسلكية، فلا زال نمط الاتصالات الشخصية وجهاً لوجه Face-to face له اهمية لبعض انماط العمل، حيث تأخذ هذه الاتصالات شكل المناقشة الكلامية التي لها تأثير على السلوك البشري بوضوح الافعال وردود الافعال، ويعد هذا النمط مهماً خاصة لاستلام المعلومات او التعليمات المتخصصة ولعملية صنع القرار الخاص بالاستثمار الجديد.

ان قرار الاستثمار الجديد هو قرار سلوكي غير مبرمج non-programmed، ويتطلب مقداراً كبير من تغذية المعلومات، كما انه ناتج عن التفاعل بين التنظيم والبيئة، او بين المستثمر والممول، ويرى

Thorngern ان هـذا النمـط مـن القـرارات يمثـل عمليـات توجيـه Orientation processes[١٨]، امـا Pred فـيرى ان عنصـر الشـك Uncertainty يقترن مع هذا النمط من القرارات، وان تقليل هذا العنصر يكون بمحاكاة الآخرين، او بالقرب من المستشارين والمتخصصين[١٩]، ومن هذا المنطلق انتشرت المكاتب المتخصصة لنشاطات الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية واوربا والتي تحصل بانتظام وبصورة مباشرة على المعلومات الخاصة لهذه النشاطات من الممولين[٢٠]، مما يهيء هذا الانتشار بيئة مناسبة مسؤولة عن اتخاذ القرارات، ويشير Westway في السياق ذاته، ان توفر المعلومات في بيئة المشروع، يمكن ان يوفر آلية مناسبة للتنمية في المواقع التي لاتتمتع بميزة نسبية[٢١].

٤-٢ استكمالاً للفقرة السابقة حاول المصرف الصناعي نشر مثل هذه التجربة في القطر، بافتتاح عدد من فروعه في بعض المحافظات، بهدف تنمية النشاط الصناعي الخاص فيها، من خلال تشجيع المستثمرين للمبادرة في الاستثمار الصناعي قبل مرحلة تأسيس المشروع، ومن خلال التزام المصرف بالتمويل بعد مرحلة التأسيس، وينطبق هذا الالتزام على المشاريع الصناعية الراغبة في التمويل، وهي تشكل نسبة عالية كما تبين سابقاً من حساب معامل الارتباط بين استثمارات المشاريع الصناعية الجديدة وبين مبالغ القروض المصروفة على مستوى محافظات القطر .

٤-٣ بناءً على ما تقدم فان الفرضية المطروحة في هذا الجزء من البحث ستكون بالشكل الآتي: "ان وجود فروع للمصرف الصناعي في المحافظات له تأثير تنموي يتضح في الطلب على مبالغ القروض المصروفة فيها".

ولاختبار الفرضية السابقة صنفت محافظات القطر الى صنفين كخطوة اولى بالنسبة لوجود المصرف او عدم وجوده، وكخطوة ثانية بالنسبة للمجموع

والجنوبي للارض وبذلك تغطي ما يقارب اكثر (٨٥٪) من سطح الارض، ويستغرق قمر اللاندسات (١٨) يوم لاكمال الفراغات بين مدار وآخر وتغطيه الكرة الارضية بكاملها، أي ان الصورة الفضائية الواحدة تغطي مساحة قدرها (٢٢٥ر٣٤كم٢) ومن اهم انواع المجسات المحمولة على متن اقمار اللاندسات هو كالآتي :

١- نظام آلة التصوير التلفزيونية (الفيد بكون) (RBV).

٢- نظام المشاط الالكتروني المتعدد الاطياف (MSS).

٣- نظام الخرائط الموضوعية (TM) الذي وضع على لاندسات ٤، ٥، ٦ وادى الى زيادة قدرة التميز الارضي الى (٣٠م) وتستخدم نطاق الاشعاع الحراري في عملية مما ادى الى الحصول على معلومات اكثر عن الظواهر الارضية.

ومن الاقمار المهمة التي تستحق الذكر والتفصيل القمر الصناعي الفرنسي (سبوت) الذي اطلق في شباط عام ١٩٨٦ وقد تم اختزال قدرة التميز الارضي لبيانات هذا القمر الى ١٠م وكذلك لايمكن رؤية صور سبوت بشكل مجسم تحت جهاز الابصار المجسم ومن اهم الانظمة المجسات المحمولة على متن هذا القمر هو نظام (HRV) وتستخدم بيانات هذا القمر في مراقبة وادارة الموارد الطبيعية كالزراعة والغابات وفي اعداد الخرائط الطوبوغرافية وفي عملية استكشاف المعادن والنفط وفي دراسات البيئة والتلوث.

وهناك الكثير من الاقمار الصناعية المستخدمة للموارد الارضية ومنها (LOS & MOS اليابانية Radarsat ERS-1, Gurran 1985).

٨- الاستنتاجات والتوصيات :

ان بيانات الاستشعار عن بعد توفر لنا افضل صيغة في مسح ومراقبة عناصر البيئة الطبيعية ومواردها المختلفة وذلك للميزات العديدة لهذه التقنية واهمها مايلي :

١- ميزة الشمولية لمعطيات تقنية الاستشعار عن بعد اذ يمكن مسح مناطق شاسعة وفي مشهد واحد مما يساعدنا على اختزال وقت الدراسة ويساعدنا في دراسة وتتبع الظواهر الاقليمية الواسعة الامتداد بشكل افضل.

٢- توفر كم هائل من المعلومات في فترة قياسية وتختزل هذه التقنية تكلفة الدراسات البيئية بشكل كبير قياساً الى الدراسات التي تتم بواسطة المسح الحقلي التفصيلي، مما جعل معطيات هذه التقنية احد أهم الوسائل الفعالة والناتجة في قسم الموارد والبيئة الطبيعية ومراقبة تطورها.

٣- امكانية مسح ومراقبة الظواهر الطبيعية وبشكل دوري ومنتظم وخاصة في المناطق التي يصعب الوصول اليها.

٤- امكانية جمع المعلومات عن أي ظاهرة طبيعية في كل الاوقات وتحت اسوء الظروف الجوية باستخدام الانواع المختلفة عن مجسات الاستشعار عن بعد، وهذا يعكس قدرة التمييز الزمني والطيفي للاستشعار عن بعد.

٥- امكانية تصوير أي منطقة بعدة مقاييس ونستطيع ان نحصل من اغلب بيانات الاستشعار عن بعد على سطح تجسيمي للظواهر الموجودة على سطح الارض وهذا يعكس ميزة التمييز المكاني لمعطيات تقنية الاستشعار عن بعد.

٦- ان اختيار بعض المناطق الموجودة على بيانات الاستشعار عن بعد ودراستها حقلياً يعتبر في بعض الاحيان مكملاً ويعطي مصداقية اكبر

للدراسات البيئية التي تستخدم فيها تقنية الاستشعار عن بعد وخاصة اذا كانت هذه المناطق المختارة يسهل علينا الوصول اليها.

المصادر

أ – المصادر العربية :

١- الخياط، غسان عبد الجبار ١٩٨٥، استكشاف معدن النحاس في جزء من شمال العراق بواسطة تفسير الصور الفضائية والجوية وقائع الندوة الوطنية الاولى للتحسس النائي/ العدد ٢، بغداد العراق.

٢- العزاوي، ثائر مظهر، ١٩٨٨ – تكتونية غرب الفرات من خلال تفسير الصور الفضائية والمعلومات الجيولوجية، رسالة ماجستير من جامعة بغداد (غير منشور)، ١٠٨ صفحة.

٣- السامرائي، قصي عبد المجيد، ١٩٩٠ الاستشعار عن بعد وتطبيقاته المناخية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العددان ٢٤، ٢٥ ص٧٦-٧٥.

٤- فرحان، يحيى عيسى، ١٩٨٧ الاستشعار عن بعد وتطبيقاته (الجزء الاول الصور الجوية) الجامعة الاردنية – عمان، ٢٦٨ نسخة.

٥- عز الدين مظهر، تطبيقات الاستشعار عن بعد في مجال المياه، ورقة عمل قدمت في الاسبوع العلمي الاردني الثالث لموارد الارض نحو استخدام امثل، المجلد (٣)، ١٩٩٥، ص٢٨.

٦- يوخنا، شليمون خوشابا، ١٩٨٨ التصوير الجوي للموارد الطبيعية المتجددة، جامعة الموصل، ٤٣١ صفحة .

ب – المصادر الاجنبية :

1- Gurran. P.J. 1985 Principles of remote sensing long man. London and New York Ltd. 282 p.

2- Green wood. W.R. Anderson. R.E. 1970-1975. Palinspastic map of the red sea area prionto miocrne sea flour sprauting. Red sea res-min-Resource Bull. No. 22 Q; 1-6.

3- Sabins. J.R. 1978. Remote sensing principles and interpretation. Forman and Co. 426 p.

4- Johnson. C.G. and sanders J.L. 1982. Remote Sensing for rescuice management. Soil conservation Society of America. 665 p.

5- Town Shend J.R. 1981. Terrain analysis and remote sensing George Allen & Unwin. London; 232p.

6- Walker. A.S. 1982. First steps in remotes sensing. North last London pblylahnis. Department of land surveying. 60p.